

## بيان لجنة السياسة النقدية

١٦ ديسمبر ٢٠٢١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر الى ٥,٦٪ في نوفمبر ٢٠٢١ من ٦,٣٪ في أكتوبر ٢٠٢١ و ٦,٦٪ في سبتمبر ٢٠٢١. وجاء ذلك الانخفاض مدعوماً بالأثر الإيجابي لفترة الأساس والذي نتج عن صدمة العرض المؤقتة التي شهدتها أسعار الطماطم خلال نوفمبر ٢٠٢٠. وقد جاء انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام في نوفمبر ٢٠٢١ مدفوعاً بانخفاض مساهمة السلع الغذائية التي حدّ منها جزئياً ارتفاع مساهمة السلع غير الغذائية. حيث انخفض المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية، لأول مرة منذ أبريل ٢٠٢١، ليسجل ٨,١٪ في نوفمبر ٢٠٢١ من ١١,٦٪ في أكتوبر ٢٠٢١، وذلك نتيجة لانخفاض المساهمة السنوية لمجموعة الخضراوات والفاكهة الطازجة، على الرغم من ارتفاع المساهمة السنوية لكل من السلع الغذائية الأساسية وكذا المحدد أسعارها إدارياً. في حين ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية ليلعب ٤,٥٪ في نوفمبر ٢٠٢١ من ٤,٠٪ في أكتوبر ٢٠٢١، ليعكس بشكل أساسي ارتفاع المساهمة السنوية لكل من قيمة الإيجارات وقيمة خدمات المطاعم والمقاهي. وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي للشهر الثالث على التوالي، ليسجل معدلاً بلغ ٥,٢٪ و ٥,٨٪ في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢١ على الترتيب، من ٤,٨٪ في سبتمبر ٢٠٢١ متأثراً جزئياً بالأثر السلبي لفترة الأساس.

تشير البيانات المبدئية الى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل ٩,٨٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٧,٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١. وقد جاء ذلك نتيجة استمرار تعافي النشاط الاقتصادي المحلي بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لسنة الأساس بشكل جزئي. كما تظهر المؤشرات الأولية تحسن الأداء في معظم القطاعات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، استقر معدل البطالة عند ٧,٥٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧,٣٪ خلال الربع السابق له. وعلى المدى القريب، من المتوقع أن يسجل النشاط الاقتصادي المحلي معدلات نمو مرتفعة مدعومة بالطلب المحلي، وخاصة اجمالي الاستثمارات المحلية. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستمر الأثر الإيجابي لسنة الأساس على معدل النمو حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢١.

وعلى الصعيد العالمي، استمر النشاط الاقتصادي في التعافي من جائحة كورونا وإن ظهرت بعض مؤشرات التباطؤ نظراً لاضطرابات سلاسل الامداد والتوريد العالمية. ويعتمد تعافي النشاط الاقتصادي العالمي على مدي فاعلية اللقاحات وقدرة بعض الدول على احتواء انتشار الجائحة، خاصة في ظل ظهور متحور جديد لفيروس كورونا والذي يؤدي الى حالة من عدم اليقين. كما استمرت الأوضاع والسياسات المالية داعمة للنشاط الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط. وقد استمر الارتفاع في أسعار البترول العالمية في التباطؤ، مدفوعاً بعوامل العرض والطلب، بينما بدأت الأسعار العالمية لبعض المعادن في الانخفاض.

وفي ضوء ماتقدم ، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

**قطاع السياسة النقدية**

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)